

كلمة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

السيد نزار بركة

بمناسبة تقديم الخطوط العريضة للنموذج الجديد المقترح للتنمية بالأقاليم الجنوبية

بمدينة كلميم يوم الاثنين 16 شتنبر 2013

السيد الوالي،

السادة العمال؛

السيدات والسادة المنتخبون ممثلو ساكنة جهة كلميم-السمارة ؛

السادة الشيوخ والاعيان؛

السادة ممثلو السلطات المدنية والعسكرية؛

السيدات والسادة ممثلو الجمعيات والمنظمات المهنية؛

السيدات والسادة ممثلي المركزيات النقابية؛

السيدات والسادة ممثلو المجتمع المدني؛

السيدات والسادة ممثلو المصالح الخارجية؛

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني اليوم أن أقدم الخطوط العريضة لمشروع النموذج الجديد المقترح للتنمية بالأقاليم الجنوبية أمامكم كقوى حية وفاعلين تمثلون وتديرون شؤون ساكنة تحظى بعناية ورعاية خاصة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

وأود في البداية أن أؤكد لكم عزمي بمعية مختلف مكونات المجلس على مواصلة العمل المثمر الرامي إلى بلورة نموذج تنموي جموي جديد للأقاليم الجنوبية، حريصين كل الحرص على المضي قدما في تكريس نفس النهج التشاركي المبني على الإنصات الواسع للساكنة وانتظاراتها، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية في هذا الصدد.

وفي هذا الاطار، وكما تعلمون، فمنذ وجه جلالته ، نصره الله، المجلس في خطابه السامي ليوم 6 نونبر 2012 بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء، إلى الانكباب على إعداد هذا النموذج، دشنت اللجنة الخاصة التي تم إحداثها لهذا الغرض مسلسلها التشاوري الموسع بالإنصات والتفاعل مع الساكنة والقوى الحية بالمنطقة، فضلا عن تنظيم ورشات عمل موضوعاتية بمشاركة فعاليات الجهة، وهو ما أثمر كمرحلة أولى تقريرا مرحليا، سبق أن تم تقديمه أمام حضراتكم، حول " فعالية الحقوق الإنسانية الأساسية بالأقاليم الجنوبية"، وهو تقرير يعرض تشخيصا موضوعيا للوضع الحالي بإيجابياته وسلبياته.

وها نحن نلتقي اليوم على نهج التشارك والتشاور دائما لكي نقدم إليكم الخطوط العريضة لمشروع النموذج التنموي الجهوي الجديد للأقاليم الجنوبية، الذي سبق أن رفعه إلى جلالة الملك أيده الله، السيد شكيب بنموسى، الرئيس السابق، بحيث أصدر جلالته توجيهاته السامية قصد مناقشته وإغنائها، من خلال عقد لقاءات مع مختلف الأطراف والفعاليات المعنية، سواء على مستوى الأقاليم الجنوبية، أو على الصعيد الوطني، وذلك حتى يتم استكمال كل جوانب هذا المشروع التنموي المنشود، بما يتجاوب مع حاجيات

وتطلعات الساكنة، على أن يتم رفع التقرير النهائي بهذا الشأن، إلى النظر السديد لجلالة الملك، حفظه الله، خلال شهر أكتوبر المقبل.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أكد تشخيص واقع التنمية في الأقاليم الجنوبية أن السلطات العمومية ما فتئت تبذل مجهودا وطنيا مهما في مجال الاستثمارات الكبرى، سعيا إلى تزويد هذه المناطق بالبنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والمرافق العمومية، مما كان له أثره الإيجابي في تحسين المؤشرات الأساسية المتعلقة بالتنمية البشرية والاجتماعية في أقاليمنا الجنوبية للمملكة.

ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة والنتائج التي تم تحقيقها لم تُمكن من بلورة نموذج تنموي تضامني شامل ومتكامل، يراعي الخصوصيات التي تتميز بها هذه الأقاليم، نموذج مُدمج للساكنة بمختلف شرائحها؛ إذ ما تزال تعاني المنطقة من صعوبات الإقلاع الاقتصادي وخلق الثروات المحلية، وإحداث فرص الشغل الكافية لفائدة الشباب، فضلا عن الصعوبات المرتبطة بأنماط الحكامة المعتمدة، وبالسياق الجيو-سياسي عموما.

طبعاً، في هذا اللقاء، لن نتوقف مجدداً عند التشخيص، ولكننا نستحضر نتائجه وخلاصاته وتوصياته كأرضية لبناء مشروع هذا النموذج الجديد المقترح، هو مشروع يستند إلى روح ومقتضيات دستور فاتح يوليوز 2011، والتزامات الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وأيضاً إلى أهداف ومستلزمات الميثاق الاجتماعي الجديد الذي نسعى نحوه بخطى حثيثة.

وتجدر الإشارة إلى أن بلورة هذا النموذج التنموي المقترح يندرج في صلب الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تشهدها بلادنا على مستوى تعميق التجربة الديمقراطية، وتطوير الحكامة، جعل القرار المحلي والجهوي رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وينتظم هذا النموذج حول أربعة مبادئ:

❖ احترام وفعالية الحقوق الأساسية للمواطنين، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛

❖ تعزيز مكانة الدولة انسجاماً مع دورها كمنظم وضامن لتطبيق القانون؛

❖ مشاركة الفاعلين ذوي التمثيلية والساكنة المحلية في وضع وتفعيل برامج تنمية المنطقة؛

❖ تحقيق التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

ويقوم مشروع النموذج التنموي الجديد المقترح على رؤية استباقية وشمولية موجهة نحو المستقبل، يحركها الوعي بضرورة ترسيخ أسس تنمية الأقاليم الجنوبية في سياق الدينامية التنموية التي تعرفها المملكة، مع إبراز الخصوصية والمؤهلات التي تزخر بها، واستيفاء شروط التفاعل والتكامل والانسجام مع باقي الجهات المجاورة.

وتمن هذه الرؤية البعد الجيو- استراتيجي للأقاليم الجنوبية بجعلها جسرا (Hub) للتبادل والنمو المشترك مع دول الجوار والفضاء الإفريقي والأطلسي، لاسيما في مجالات التجارة واللوجستيك والطاقات المتجددة والخدمات الأساسية من تعليم وصحة، وكذا مصدرا للسلام والاستقرار والازدهار في ظل التوترات واحتدام المخاطر التي تتهدد منطقة الساحل ودول جنوب الصحراء.

فالمنطقة مؤهلة إلى أن تكون بمثابة بوابة رئيسية نحو إفريقيا وتوطيد التعاون مع اقتصادياتها الواعدة، في إطار التوجه الاستراتيجي لبلادنا نحو العمق الإفريقي وتطوير الشراكة جنوب-جنوب، وخاصة بعد الزيارة الميمونة التي قام بها جلالة الملك أيده الله إلى عدد من دول غرب إفريقيا.

وتمثل الهدف الأساس لهذا النموذج في خلق دينامية سوسيو- اقتصادية تستثمر مؤهلات المنطقة ومميزاتها، بمشاركة فعالة للسكانة الأقاليم الجنوبية. ويستهدف تحقيق تنمية مسؤولة ومستدامة تعتمد التوازن بين هدف خلق الثروات - وأساسا - إحداث فرص الشغل لفائدة الشباب وحاملي الشهادات من جهة، والتهيئة الترابية المستدامة وحماية البيئة من جهة ثانية، كما تركز أيضا على مبدأ التماسك الاجتماعي والنهوض بالثقافات الجهوية والمحلية.

وستتحقق هذه الرؤية على مرحلتين اثنتين:

❖ مرحلة المدى القصير. يتعلق الأمر بمرحلة تأهيل واستدراك تستهدف الاستغلال الأفضل للمؤهلات القائمة من أجل تنمية المنطقة وسكانتها، وبالتالي تعبيد الطريق أمام خلق شروط كفيلة لإقلاع اقتصادي حقيقي، واندماج أفضل، وتماسك اجتماعي أمتن.

❖ مرحلة المدى المتوسط والطويل. ويتعلق الأمر هنا بمرحلة تنمية متقدمة تستغل خلالها مجالات تنمية جديدة، وكل ذلك في خدمة تنمية بشرية مندمجة ومستدامة.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان مشروع النموذج التنموي الجديد المقترح للأقاليم الجنوبية يقوم على تعزيز المكتسبات المشروعة، فإنه يأتي كذلك وخاصة بتحويلات مُهيكلّة سواء على مستوى القاعدة الاجتماعية والسياسات القطاعية، أو على مستوى أنماط الحكامة؛ سعيًا من خلال كل هذا إلى خلق تنمية مندمجة. وتهدف التحويلات المُهيكلّة التي يقترحها هذا المشروع إلى:

1. تحرير وتشجيع المبادرة (في القطاع الخاص والاقتصاد الاجتماعي والتضامني).
2. ضمان تدبير مستدام للموارد الطبيعية لصالح تنمية المنطقة والسكان.
3. إعادة صياغة السياسة الاجتماعية واثمين الرأسمال البشري والاجتماعي.
4. النهوض بالثقافة المحلية بتنوعها كعامل يحقق التماسك الاجتماعي والتنمية.
5. المحافظة على البيئة وحمايتها باعتماد خيار التنمية المستدامة.
6. تجديد دور الدولة بإرساء حكمة مسؤولة وعادلة أساسها سمو القانون والنجاعة والديمقراطية والمشاركة والثقة.

وينتظم النموذج المقترح حول أربع رافعات أساسية:

1. **تنظيم الرافعات الاقتصادية** حول أنشطة تستهدف على وجه الخصوص إحداث أقطاب تنافسية جمهورية تُوطِنُ ترايا السياسات القطاعية، وتراعي الخصوصيات والمؤهلات الطبيعية والاقتصادية لكل جهة على حدة، مما سيقوي جاذبية المنطقة للاستثمار، ويمكن من خلق أحواض جمهوية للتشغيل. مع العمل على تحفيز القطاع الخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، وتشجيع التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
2. **وتنظيم الرافعات الاجتماعية والثقافية** حول أعمال تستهدف خاصة تنمية الرأسمال البشري وتقليص الفوارق في مجال الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتربية والتعليم والتكوين والسكن، ومرافقة الشباب قصد إدماجهم في سوق العمل، وتوسيع وترشيد نظام الشبكات الاجتماعية، ووضع آليات لإدماج المغاربة الصحراويين العائدين من مخيمات تندوف، واثمين الثقافة المحلية بمكوناتها والنهوض بها خاصة في مستوى التربية والتعليم والإعلام والبرامج القطاعية الأخرى.

3. تستهدف **رافعات التنمية المستدامة** حماية الأنظمة الإيكولوجية البيئية الهشة، وتحقيق استدامة الموارد الطبيعية عموماً والموارد المائية خصوصاً، وتنمية الطاقات المتجددة والتهيئة الترابية المندمجة في مستوى الربط الطرقي والجوي والبحري وشبكة الاتصالات، والتنمية الحضرية التي يتحقق فيها شرط احترام أماكن العيش والخصوصية الثقافية لكل منطقة على حدة.

4. تهم **رافعات الحكامة المسؤولة** على وجه الخصوص، تقريب المرافق العمومية والترايبية من الساكنة والفاعلين الاقتصاديين، مع تطوير أدائها وخدماتها وتحسين نجاعتها.

حضرات السيدات والسادة،

يتبين من خلال تحليل مختلف هذه الرافعات أن هناك ضرورة لاتخاذ عدة إجراءات وبرامج ومشاريع عملية وملموسة مهيكلية:

❖ على مستوى مناخ الأعمال:

ينبغي على كل من الدولة والجماعات الترابية الحرص على خلق مناخ كفيل بتشجيع مبادرات القطاع الخاص المحلي واجتذاب الخواص الوطنيين والدوليين، وأيضاً ضمان تطوير اقتصاد اجتماعي وتضامني كفيل بتحقيق تنمية محلية نابعة أكثر من المنطقة.

❖ على مستوى الولوج العادل إلى الموارد الطبيعية

يجب العمل على الاستثمار الأمثل للدور الذي يضطلع به استغلال الموارد الطبيعية في التنمية المحلية، في إطار مقاربة تشاركية تضمن استدامة تلك الموارد، وإعطاء الأولوية لتوجيه استغلالها نحو إحداث فرص الشغل وخلق القيمة المضافة المحلية، وكذا الاستفادة منها عبر وضع آليات للتحفيز الاقتصادي جهويًا، ودعم فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمساهمة في تمويل شبكات الأمان والإدماج الاجتماعي لفائدة الساكنة المحلية.

❖ على مستوى تمييز المنتجات المحلية

العمل على تطوير اقتصاد اجتماعي تضامني مدر للدخل وفرص الشغل، ويستثمر الخصوصيات الجهوية عبر خلق إطار يشجع على التجميع، ويمكن الفاعلين من الاستفادة، إضافة إلى الدعم المالي، من مرافقة لأعمالهم

وتقوية لقدراتهم التديبيرية والإنتاجية، لضمان اندماجهم في سلسلة إنتاج القيمة، انطلاقا من التخزين التعاضدي ووضع العلامة التجارية وصولا إلى التسويق.

❖ على مستوى التنمية البشرية والعمل الاجتماعي والتضامني

- في مجال الصحة: اعتماد خريطة صحية خاصة بالجهات والأقاليم الجنوبية من أجل التأهيل الشامل للبنيات التحتية والموارد البشرية لقطاع الصحة وتوفير خدمات ذات جودة تلائم الحاجيات الصحية لساكنة المنطقة، ووضع خطة استعجالية مرتبطة بأهداف الألفية، والتموقع داخل أجل محدد كقطب مرجعي في المجال الصحي؛
- في مجال التربية: التوجه نحو خلق قطب التفوق للدراسات الأكاديمية والبحث التطبيقي مرتبط بالمسالك التقنية والمهنية التأهيلية في تكامل مع خصوصيات المنطقة وحاجياتها الاقتصادية.
- في مجال الشبكات الاجتماعية والإدماج: وضع سياسة جديدة وتدريبية للشبكات الاجتماعية لصالح الفئات الفقيرة والهشة بالمنطقة، وذلك باعتماد طريقة جديدة لتحديد الفئات المستهدفة استنادا إلى معايير الفقر متعددة الأبعاد، وتقديم مساعدات مشروطة، وتوفير مرافقة من أجل الإدماج والارتقاء الاجتماعي.

❖ على المستوى الثقافي

العمل في هذا الصدد على إيلاء أهمية خاصة لتمثين الثقافات الجهوية على وجه الخصوص والنهوض بها، والعمل على إدماج الثقافة المحلية بتنوعها في البرامج التعليمية، مع إنشاء مجلس بين الجهات للثقافة في انتظار استحداث فروع جهوية للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية المنصوص عليه في الدستور، مع وضع برنامج إرادي للمحافظة على التراث المعماري والأركيولوجي والثقافي وتمثينه، وتشجيع الإبداع الثقافي في الأقاليم الجنوبية.

❖ على مستوى تهيئة المجال الترابي والبيئة

يتعين المحافظة على الأنساق البيئية الهشة وحمايتها، وكذلك المحافظة على الموارد المائية وتطوير موارد جديدة، و التمتع كقطب كبير لإنتاج الطاقات المتجددة، وخاصة الريحية، وفك العزلة عن المنطقة وتحسين الربط الوطني والدولي و ضمان التنمية الحضرية، وإنشاء جيل جديد من المدن، بما فيها المدن الإيكولوجية.

❖ على مستوى الحكامة:

العمل على جعل المناطق الجنوبية مناطق رائدة في مجال الجهوية المتقدمة، و تطبيق لتركيز متقدم، وتعزيز المشاركة والاستشارة عبر إنشاء فضاءات جهوية استشارية تمثل شيوخ القبائل، إضافة إلى فاعلين اقتصاديين واجتماعيين وثقافيين جمعويين وخبراء المنطقة، لتوسيع نطاق المشاركة وإبداء الرأي في المخططات التنموية الجهوية، وكذا الحرص على تحقيق الانسجام انطلاقاً من مبدأ التعاقد بين الدولة والجهة.

❖ على مستوى تثبيت النموذج التنموي الجديد:

يقترح المشروع تثبيت القيادة الاستراتيجية على أعلى مستوى، تسهر على عمليات التحفيز والتعاقد والتنسيق والتتبع والتقييم؛ ووضع خطة تمويل مناسبة متعددة السنوات.

حضرات السيدات والسادة،

إن تحفيز النمو الداخلي للأقاليم الجنوبية، في إطار نموذج تنموي تضامني، يخلق الثروة والشغل، ويعزز التضامن الاجتماعي، يقتضي العمل على استثمار الموارد الطبيعية والمؤهلات الاقتصادية التي تزخر بها كل جهة على حدة، في إبراز أقطاب تنافسية جهوية. وتحقيقاً لهذا الهدف، سيعمل مشروع النموذج الجديد المقترح على وضع هذا التوجه على رأس أولويات تنمية هذه الأقاليم. وسيتجلى هذا عن طريق استجلاء توجهات سيتم استحضارها واستكمالها في إطار عقود البرامج التي يتعين إبرامها بين الدولة والجهات.

وهكذا فجهة كلميم-السارة: تمثل قطبا اقتصاديا يعتمد أساسا على الصيد البحري، وأنشطة فلاحية ذات قيمة مضافة عالية، والسياحة الشاطئية والبيئية بالواحات والجبال، والصناعة التقليدية، بالإضافة إلى بروز اقتصاد اجتماعي وتضامني نشيط ومتنوع مرتبط بمؤهلات وخصوصيات الجهة.

هذا، مع العمل على تشجيع جيل جديد من الاستثمارات من خلال استغلال الإمكانيات التي تتوفر عليها الجهة في مجال الطاقات المتجددة، وفي الصناعات التحويلية، وتطوير النسيج الخدماتي، والانخراط في استراتيجية المهن العالمية الجديدة في قطاعات كاللوجستيك واقتصاد المعرفة.

حضرات السيدات والسادة،

كل الآمال معقودة عليكم، كمنتخبين وممثلين للساكنة ومسؤولين في تدبير شؤونها وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين وجمعويين، لتكثيف وتضافر جهودنا حتى نكون عند حسن ظن جلالة الملك نصره الله، في إعداد هذا النموذج التنموي، الذي يحظى بالعناية الخاصة لجلالته، ونحرص على أن نبلوره معًا وبكيفية تشاركية لكي نجعل منه نموذجًا للحاضر والمستقبل، قادرًا على استيعاب مختلف مشاريع وتطلعات ساكنة المنطقة وفي مقدمتهم الشباب.

فأنتم من سَيَتَمَلَّكُ هذا النموذج في آخر المطاف، وأنتم من سيتولى تطبيقه على أرض الواقع من خلال مخططات تنمية جهوية، ستسهرون على وضعها وتنفيذها، لتحفيز النمو، وإحداث فرص الشغل لفائدة الشباب وخاصة حاملي الشهادات منهم، وإدماج المرأة في عملية التنمية، وتوفير أسباب الارتقاء الاجتماعي للمعوزين، وبالتالي إيصال ثمار النمو الذي تدره هذه المنطقة إلى ساكنتها بمختلف شرائحها وفئاتها.

إنه ورش إرادي وطموح يستلزم انخراطنا جميعًا من أجل إنضاجه وإنجاحه، لكي نجعل من هذه المنطقة قطبًا تنافسيًا قويًا وتجربة نموذجية بالنسبة لجاراتنا في الحكامة وإعداد التراب والتنمية البشرية والمستدامة، وبلادنا تسير بخطى ثابتة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نحو ترسيخ مسارها الديمقراطي والتنموي، والتوجه نحو إرساء الجهوية المتقدمة.

فشكرا لكم، باسمي الشخصي، وباسم كافة أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على مساهمتكم وعلى تفننكم في ما تقوم به معكم، وما تؤسس له جميعًا في مجال إعداد نموذج جديد للتنمية ينسجم مع تطلعات وانتظارات ساكنة أقاليمنا الجنوبية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.